

Distr.: General
12 November 2015

القرار ٢٢٤٨ (٢٠١٥)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٧٥٥٧، المعقودة في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى بيانات رئيسه بشأن بوروندي، ولا سيما البيانات المؤرخة ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٥ (٦/٢٠١٥)، و ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٥ (١٣/٢٠١٥)، و ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ (١٨/٢٠١٥)،

وإذ يعرب عن بالغ القلق إزاء تفاقم انعدام الأمن على نحو متواصل واستمرار تصاعد العنف في بوروندي، وإزاء المأزق السياسي الذي لا يزال البلد يشهده والذي يتسم بغياب الحوار بين أصحاب المصلحة البورونديين،

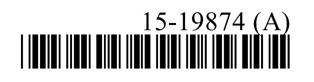
وإذ يؤكد أن الحالة السائدة في بوروندي يمكن أن تُقوِّض بشكل خطير المكاسب الكبيرة التي تحققت من خلال اتفاق أروشا، مع ما ينجم عن ذلك من عواقب مدمرة على بوروندي والمنطقة بأسرها،

وإذ يؤكد أن حكومة بوروندي تتحمل المسؤولية الأساسية عن كفالة الأمن في أراضيها وعن حماية سكانها في ظل احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، حسب الاقتضاء،

وإذ يعيد تأكيد التزامه القوي بسيادة بوروندي واستقلالها السياسي وسلامة أراضيها ووحدتها،

وإذ يدين بقوة زيادة حالات الانتهاكات والتجاوزات لحقوق الإنسان، بما في ذلك الحالات التي تنطوي على قتل خارج نطاق القضاء، وأعمال التعذيب وغيره من ضروب





المعاملة أو العقوبة اللاإنسانية، والاعتقالات التعسفية، وحالات الاحتجاز غير القانوني، والتحرش بالمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين وتخويفهم، وجميع انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان التي ترتكبها في بوروندي كل من قوات الأمن والميليشيات وسائر الجماعات المسلحة غير المشروعة،

وإذ يؤكد بالغ قلقه إزاء تفشي ظاهرة الإفلات من العقاب، وكثرة عمليات الاغتيال التي تقع يوميا، وتقييد التمتع بحرية التعبير، بما في ذلك ما يتعرض له الصحفيون، وإزاء استمرار تردي الحالة الإنسانية التي أفضت إلى نزوح ما يزيد على ٢٠٠ ٠٠٠ مواطن بوروندي طلباً للجوء في بلدان الجوار، وإذ يشيد بما تبذله البلدان الـمُضيفة من جهود،

وإذ يدين بشدة جميع البيانات العامة، الصادرة من داخل البلد أو خارجه، والتي ترمي، فيما يبدو، إلى التحريض على العنف أو الكراهية تجاه مجموعات مختلفة في مجتمع بوروندي،

وإذ يحث حكومة بوروندي على أن تقدم للعدالة جميع المسؤولين عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني أو انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان ومحاسبتهم، حسب الاقتضاء،

وإذ يسلم بالدور الذي يضطلع به المفوض السامي لحقوق الإنسان والجهود التي يبذلها لتقييم حالة حقوق الإنسان في بوروندي والإبلاغ بشأنها،

وإذ يشير إلى أن بوروندي دولة طرف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وأنها قد تعهدت بالالتزام بمكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة، وإذ يشدد على أن المحكمة الجنائية الدولية مكملة للولايات الجنائية الوطنية،

وإذ يشدد على الأهمية القصوى لاحترام نص وروح اتفاق أروشا للسلام والمصالحة المؤرخ ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٠، الذي ساعد على صون السلام لمدة عقد من الزمن في بوروندي،

وإذ يعرب من جديد عن اقتناعه بأنه لا سبيل سوى الحوار الحقيقي والشامل للجميع الذي يقوم على احترام الدستور واتفاق أروشا لتمكين أصحاب المصلحة البورونديين من التوصل لحلٍّ توافقي للأزمة في بلدهم ومن الحفاظ على السلام وتوطيد الديمقراطية وسيادة القانون،

وإذ يؤكد على الضرورة الملحة لعقد حوار بين الأطراف البوروندية بالتنسيق مع حكومة بوروندي وجميع الجهات المعنية والسلمية صاحبة المصلحة، سواء أكانت تلك الجهات في بوروندي أو خارج البلد، بغية التوصل إلى حلّ توافقي للأزمة الراهنة ينبع من العناصر الوطنية، وإذ يحيط علما بإنشاء اللجنة الوطنية للحوار بين الأطراف البوروندية،

وإذ يدعو إلى تعزيز جهود الوساطة التي يقودها الرئيس يويري موسيفيني رئيس أوغندا باسم جماعة شرق أفريقيا وعلى نحو ما أقره الاتحاد الأفريقي، وإذ يرحب بالزيارة التي اضطلع بها مؤخرا ممثل الوسيط إلى بوجومبورا لإجراء مشاورات مع حكومة بوروندي وسائر أصحاب المصلحة، وإذ يشدد على ضرورة التعجيل بالعملية التحضيرية للحوار، بما في ذلك إجراء مشاورة سابقة للحوار تشمل جميع الميسرين الدوليين ذوي الصلة، بقيادة الوسيط، بغية كفالة التحضير الوافي للحوار بين الأطراف البوروندية ونجاحه،

وإذ يحث حكومة بوروندي وسائر الجهات المعنية صاحبة المصلحة على مد يد التعاون التام إلى الوسيط،

وإذ يرحب بالعمل المتواصل لجميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة، بما فيها تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام، ويشجع على استمرار التعاون بين حكومة بوروندي ولجنة بناء السلام،

وإذ يرحب بالبيان الصادر عن مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ والخطوات القادمة المقترحة التي اعتمدت في ذلك السياق، وإذ يتطلع إلى تنفيذها بصورة كاملة،

وإذ يرحب بنشر مراقبين لحقوق الإنسان وخبراء عسكريين من الاتحاد الأفريقي وإذ يحث حكومة بوروندي وسائر الجهات صاحبة المصلحة على مد يد التعاون الكامل لهم من أجل تيسير تنفيذ ولايتهم،

وإذ يحيط علماً بقرار الاتحاد الأفريقي فرض جزاءات محددة الأهداف تشمل حظر السفر وتجميد الأصول على جميع أصحاب المصلحة البورونديين الذين يأتون أعمالا أو يصدرون بيانات تساهم في إدامة العنف وتعرقل مساعي حل الأزمة،

١ - يدعو حكومة بوروندي وجميع الأطراف إلى رفض أي نوع من العنف ويطالب جميع الجهات في بوروندي بأن تمتنع عن القيام بأي عمل من شأنه أن يهدد السلام والاستقرار في البلد؛

٢ - يدعو حكومة بوروندي إلى احترام وحماية وضمان جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، تمشيا مع الالتزامات الدولية للبلد، والتقيد بسيادة القانون وإجراء عملية مساءلة شفافة عن أعمال العنف، والتعاون بشكل كامل مع مفوضية الأمم المتحدة في الاضطلاع بولايتها؛

٣ - يحث حكومة بوروندي على التعاون مع الوساطة التي تقودها جماعة شرق أفريقيا بدعم من الاتحاد الأفريقي لتمكينها من أن تقيم على الفور حوارا شاملا وحقيقيا بين الأطراف البوروندية يضم جميع الجهات المعنية والسلمية صاحبة المصلحة، سواء أكانت تلك الجهات في بوروندي أو خارج البلد، بغية التوصل إلى حلّ توافقي للأزمة الراهنة ينبع من العناصر الوطنية؛

٤ - يعرب عن دعمه الكامل لجهود الوساطة التي يقودها الرئيس الأوغندي، يويري موسيفيني، باسم جماعة شرق أفريقيا وعلى نحو ما أقره الاتحاد الأفريقي، ويشدد على أهمية التنسيق الوثيق بين الميسرين من المنطقة والميسرين الدوليين ذوي الصلة؛

٥ - يرحب بقرار الأمين العام تعيين مستشار خاص معني بمنع نشوب النزاعات، بما في ذلك في بوروندي، للعمل مع حكومة بوروندي وسائر الجهات المعنية صاحبة المصلحة، وكذلك مع الشركاء على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي وسائر الشركاء الدوليين، دعما لإقامة حوار شامل بين الأطراف البوروندية وحل النزاع بالوسائل السلمية ودعما للجهود الوطنية الرامية إلى بناء السلام والحفاظ عليه؛

٦ - يعرب عن اعتزامه النظر في اتخاذ تدابير إضافية ضد جميع الجهات الفاعلة البوروندية التي تأتي أعمالا أو تصدر بيانات تساهم في إدامة العنف وتعرقل مساعي حل الأزمة،

٧ - يشدد على أهمية أن يقوم الأمين العام بمتابعة الحالة في بوروندي عن كثب، ويدعوه إلى نشر فريق في بوروندي للتنسيق والعمل مع حكومة بوروندي، والاتحاد الأفريقي، وسائر الشركاء لتقييم الحالة ووضع خيارات لمعالجة الشواغل السياسية والأمنية؛

٨ - يطلب إلى الأمين العام أن يطلع مجلس الأمن على ما يستجد من تطورات في غضون ١٥ يوما، بسبل منها تقديم خيارات بشأن مستقبل وجود الأمم المتحدة في بوروندي، وبعد ذلك بصورة منتظمة، بشأن الحالة في بوروندي، وخاصة فيما يتعلق بالأمن

وبانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، والتحريض على العنف أو الكراهية ضد مجموعات مختلفة في المجتمع البوروندي؛

٩ - يؤكد أهمية ما تقوم به الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من أعمال تخطيط لحالات الطوارئ، لتمكين المجتمع الدولي من التصدي لأي تدهور إضافي للحالة؛

١٠ - يقرر أن يبقي المسألة قيد نظره الفعلي.